الأمم المتحدة E/CN.15/2010/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 March 2010
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة التاسعة عشرة
فيينا، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠
البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،وخاصة أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير من الأمين العام

ملخّص

يلخّص هذا التقرير الأنشطة المنفّذة في عام ٢٠٠٩ وفي مستهلّ عام ٢٠١٠ من جانب المعاهد التي تتألّف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أُعدّ وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٢٢ و١٩٩٤/٢١ و١٩٩٩/٢٣ ووفقاً لمقرر المجلس ٢٠٠٩/٢٤٦؛ ويستند التقرير إلى المساهمات التي قدّمتها المعاهد.

* E/CN.15/2010/1.

280410 V.10-52331 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا- مقدّمة ٣

ثانيا- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ٣

ثالثا- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة ٣

ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين..... ٣

باء- المعهد الأمريكي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين..... ٥

جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة ٧

دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين..... ٨

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية..... ١١

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة..... ١٣

زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية..... ١٥

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية..... ١٨

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة ١٩

ياء- المركز الدولي لمنع الجريمة..... ٢٠

كاف- معهد الدراسات الأمنية ٢٢

لام- المعهد الكوري لعلم الجريمة..... ٢٤

ميم- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ٢٧

نون- معهد بازل للحوكمة ٢٩

رابعا- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية..... ٣١

أولاً- مقدّمة

١- ينبغي في البداية التأكيد على أهمية العمل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وترأست جهةُ الاتصال التابعة للمكتب والمعنية بالتنسيق مع شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الاجتماعَ التنسيقي للشبكة الذي استضافه المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية في كورمايور، إيطاليا، في عام ٢٠٠٩؛ وظلّ المكتب طوال عام ٢٠٠٩ يتعاون تعاوناً ثنائياً مع عدة أعضاء في الشبكة.

ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

٢- عملا بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩، المرفق)، سيقدّم مجلس أمناء المعهد تقريرا إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها التاسعة عشرة، يتضمّن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠٠٩. وترد معلومات وتقارير أخرى على موقع المعهد الشبكي (www.unicri.it).

ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين

٣- قُدِّمت الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التالية في عام ٢٠٠٩:

(أ) عُقدت في الفترة من ١٣ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ شباط/فبراير الحلقة الدراسية الدولية الرئيسية الـ١٤١ بشأن تحسين معاملة المجرمين من خلال تعزيز اتخاذ مبادرات مجتمعية حيال الاحتجاز؛

(ب) عُقدت في الفترة من ١١ أيار/مايو إلى ١٩ حزيران/يونيه الدورة التدريبية الدولية الـ١٤٢ بشأن اتخاذ تدابير مضادة فعالة من أجل مجابهة اكتظاظ المرافق الإصلاحية؛

(ج) عُقدت في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر الدورة التدريبية الدولية الـ١٤٣ بشأن أخلاقيات ومدونات قواعد السلوك للقضاة وأعضاء النيابة العامة ومسؤولي إنفاذ القانون؛

(د) عُقدت في الفترة من ٢٣ شباط/فبراير إلى ٦ آذار/مارس الحلقة الدراسية الخامسة بشأن العدالة الجنائية في آسيا الوسطى، وقد تناولت الحلقةُ التدابيرَ الفعالة الكفيلة بمكافحة جرائم المخدرات والتعاونَ الدولي في عمليات العدالة الجنائية؛

(هـ) عُقدت في الفترة من ٢ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ الحلقة الدراسية الخاصة الرابعة عشرة، الموجّهة إلى كبار مسؤولي العدالة الجنائية في الصين، بشأن تعزيز بدائل الحبس المجتمعية في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية؛

(و) عُقدت في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه الدورة التدريبية القطرية الرابعة بشأن معاملة المجرمين معاملةً مجتمعية من خلال اتباع نهج شامل حيال تنمية الموارد التطوعية في الفلبين؛

(ز) عُقدت في الفترة من ١٣ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس الدورة التدريبية الخاصة الثانية عشرة بشأن تصدي العدالة الجنائية للفساد؛

(ح) عُقدت في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر الحلقة الدراسية الخاصة الخامسة عشرة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في الصين، وتناولت المسائل المتعلقة بحشد وتدريب الفنيين العاملين في مجال القضاء والعدالة الجنائية.

٤- وفي عام ٢٠٠٩ نُفِّذت أنشطة التعاون التقني التالية:

(أ) تَشَارك كلٌّ من المعهد المذكور والنيابة العامة الوطنية التابعة لوزارة العدل الفلبينية والمركز الإقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادئ في استضافة الحلقة الإقليمية الثالثة بشأن الحكم الرشيد فيما يخص بلدان جنوب شرق آسيا؛ التي عقدت في مانيلا في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، وتناولت التدابير المتعلقة بتجميد عائدات الفساد ومصادرها واستعادتها بما فيها منع غسل الأموال؛

(ب) استضاف اثنان من أساتذة المعهد، بالاشتراك مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، دورة عن إصلاح نظم العدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية حضرها ممثلو سبعة بلدان. وعقدت الدورة في كوستاريكا في الفترة من ١٠ إلى ١٩ آب/أغسطس. كما نظّم الأستاذان حلقة دراسية بغرض المتابعة عُقدت في نيكاراغوا في ٢١ آب/أغسطس وانصبت على الأوضاع المحددة في ذلك البلد؛

(ج) زار كينيا في الفترة من ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر اثنان من أساتذة المعهد من أجل المساعدة على النهوض بأنشطة إدارة خدمات الأطفال التابعة لوزارة شؤون المساواة بين الجنسين والأطفال والتنمية الاجتماعية؛

(د) زار الفلبين في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أحد أساتذة المعهد من أجل تقديم المساعدة التقنية للدورات التدريبية التي تنظمها الإدارة المعنية بحالات الإفراج المشروط والإفراج رهن المراقبة، التابعة لوزارة العدل، لصالح الموظفين المحليين المسؤولين عن مراقبة السلوك والأعوان المتطوعين للقيام بهذا الأمر.

٥- وأُجريت في عام ٢٠٠٩ الأعمال التحضيرية التالية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في سلفادور بالبرازيل في نيسان/أبريل ٢٠١٠:

(أ) نظّم المعهد حلقة عمل حول "استراتيجيات مكافحة اكتظاظ المرافق الإصلاحية والممارسات الفضلى في هذا المجال"؛

(ب) وعقد المعهد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ثم في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر اجتماعين تحضيريين لحلقة العمل المذكورة أعلاه؛ ودعا إليهما المعهدُ خبراءَ من بلدان ومنظمات دولية مختلفة؛ منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعهد الأمريكي اللاتيني لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية والمجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية.

باء- المعهد الأمريكي اللاتيني لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

(أ) الإجراءات المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتطبيق هذا البروتوكول؛[1]

فيما يخص برنامج المعهد لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمهاجرين (٢٠٠٨-٢٠١١) قام المعهد، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بنشر دراسة عن القدرات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالملاحقة القضائية للمتجرين بالأشخاص، ووضع

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

خطة تدريبية رئيسية ودليل بشأن التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص، ووضع خطة رئيسية تتعلق بمنع هذه الجريمة وتبادل الاتصالات في هذا الصدد؛

(ب) الإجراءات المتخذة للتغلب على اكتظاظ السجون والمؤسسات البديلة لها:

'١' يعكف المعهد المذكور ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني على تنفيذ برنامج النظم الإصلاحية وحقوق الإنسان (٢٠٠٥-٢٠٠٩) الذي يرمي إلى تعزيز إيجاد وجهة نظر شاملة بشأن الحقوق الإنسانية لنزلاء السجون وقدرة النظم الإصلاحية على تشجيع اعتماد نموذج الحقوق والواجبات الخاص بالأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على النتائج في المنشور المتعلق بالسجون والعدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛[٢]

'٢' يعكف المعهد المذكور ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ومنظمة الصحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال، على تنفيذ برنامج يرمي إلى وقاية السجناء من الإصابة بهذا الفيروس والعناية بالمصابين منهم وعلاجهم ودعمهم. وتم حتى الآن وضع إطار مفاهيمي لسياسات صحية إصلاحية عمومية؛ علاوة على تشجيع الإجراءات الرامية إلى تقوية الهياكل المجتمعية العمومية والمدنية من أجل التصدي لمشكلة الإصابة بهذا المرض في مراكز الاحتجاز وفي المؤسسات الإصلاحية؛

(ج) الإجراءات المتخذة في مجال قضاء الأحداث:

يعكف المعهد على تنفيذ برنامج عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ بشأن منع العنف ضد الأحداث وتقوية نظام العدالة الجنائية الخاص بالأحداث؛ وهو البرنامج الذي يهدف إلى دراسة نظم العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث وتحليل تشغيلها وأدائها، وإلى وضع برنامج لتدريب القضاة وموظفي النيابة العامة ومحاميي الدفاع العام على اتباع نهج حقوق الإنسان وتطبيق قانون عقوبات يتسم بالطابع الديمقراطي ويلتزم بالضمانات التي تكفل هذه الحقوق؛

(2) Elias Carranza and others, *Cárcel y justicia penal en América Latina y el Caribe: cómo implementar el modelo de derechos y obligaciones de las Naciones Unidas* (Mexico City, Siglo XXI, 2009).

(د) الإجراءات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة للمرأة داخل نظام العدالة الجنائية:

استهل المعهد مشروعين يندرجان ضمن برنامج "المرأة والعدالة والمساواة بين الجنسين" (١٩٩٩-٢٠١١): ألا وهما مشروع مرصد العدالة والمساواة بين الجنسين، ومشروع آخر عن منع العنف وكفالة المساواة فيما يخص وصول المرأة إلى العدالة؛

(هـ) التدابير المتعلقة بقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها في مجال العدالة الجنائية:

يعكف المعهد، بالاشتراك مع معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، على تنفيذ برنامج تدريبي متعدد السنوات بشأن إصلاح نظام العدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية؛

(و) التدابير المتعلقة بمنع الجريمة:

وضع المعهد، في إطار برنامج عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لمجابهة العنف داخل المجتمع، منهجية معيّنة وأَعدَّ طريقة تفسيرية جامعة مانعة ترسي أساساً موضوعياً يقوم عليه تصميم سياسات ترمي إلى منع مثل هذا العنف. وقد نُشرت النتائج.

جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

٦- خلال عام ٢٠٠٩ تمثّلت الأنشطة الرئيسية والخطط الجديدة للمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، فيما يلي:

(أ) شملت المشاريع المنجزة ما يلي: دليل استقصاء حالات الإيذاء الذي تَشارَك في إعداده المكتبُ والمفوضيةُ الاقتصادية لأوروبا؛ واستقصاء بشأن أوجه التأثير غير العادية التي يتعرض لها موظفو النيابة العامة والقضاة في فنلندا والسويد؛ والاستعدادات المتعلقة بإجراء استعراض لتوصيات الأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة؛ ومشروعاً بشأن الفساد على الحدود الفنلندية الروسية؛ والجزء الثاني من مشروع بشأن الأمن في السجون الفنلندية والرعاية اللاحقة لفترة السجن؛ وترجمة الأداة الدولية لوضع السياسات المتعلقة بالسجون ومواءمة هذه الأداة حسب الأوضاع السائدة في روسيا؛

(ب) تشمل الالتزامات الجارية الطويلة الأجل ما يلي: المرجع الأوروبي لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية؛ وتحليل دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن اتجاهات الجريمة وتقديم إفادات في هذا الصدد؛ وتقييم تنفيذ معايير الأمم المتحدة وقواعدها

بشأن الجريمة والعدالة الجنائية ومنع الجريمة؛ والمشاركة في جلسات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفي مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي تعقد كل خمس سنوات؛

(ج) تشمل المشاريع الجارية ما يلي: الجزء الثالث من المشروع الذي يتناول الأمن في السجون الفنلندية والرعاية اللاحقة لفترة السجن؛ والمشروع المعنون "المؤشرات العلمية الدالة على الثقة في العدالة: أدوات تقييم السياسات (EUROJUSTIS)، الذي تموله أساساً المفوضية الأوروبية من ميزانية البرنامج الإطاري السابع للجماعة الأوروبية؛ ومتابعة العمل فيما يخص ترجمة الأداة الدولية لوضع السياسات المتعلقة بالسجون ومواءمة هذه الأداة حسب الأوضاع السائدة في روسيا؛ والاستعدادات المتعلقة بحلقتي عمل تعقدان أثناء المؤتمر الثاني عشر؛ وتوجيه مشروع الأداة الأوروبية لاستقصاء حالات الإيذاء في فنلندا (بمنحة من المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية)؛ ومشروعاً عن الاتجار بالأشخاص بغرض السخرة؛ وتحليلاً وتبليغاً مستندين إلى دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العاشرة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛ ووضع أدوات رصد لمؤسسات القضاء وإنفاذ القانون؛

(د) تجرى حالياً مفاوضات بشأن التدريب على محاربة الفساد في روسيا؛ وبشأن مشروع عن إجراء إحصاءات أوروبية للعقوبات غير الاحتجازية، وبشأن المشاركة في ندوة ستوكهولم السنوية عن علم الجريمة والمؤتمر السنوي للجمعية الأوروبية لعلم الجريمة؛

(هـ) يواصل المعهد إصدار تقارير ووثائق أخرى تُنشر على نطاق واسع، كما يواصل إعطاء منح دراسية لشباب الباحثين والممارسين الأوروبيين؛

(و) يواصل موظفو المعهد تعاونهم مع زملائهم العاملين في جمعيات ومجلات علمية دولية فضلا عن مشاركتهم في مشاريع وطنية لوضع السياسات.

دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٧- اتسمت الفترة قيد الاستعراض بتزايد في زخم التعاون مع شبكات منع الجريمة ومع الدول الأعضاء من أجل حشد الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها. واضطلع المعهد خلال عام ٢٠٠٩ بالأنشطة التالية:

(أ) أنشطة المشاريع:

'١' من المزمع تنفيذ المشروع المعنون "العودة من السجن إلى الدار" في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٠؛

‘٢’ فيما يخص تقييم نظم حسم النزاع البديلة تجرى حالياً مناقشات مع السلطات المختصة في رواندا بشأن نظام ما بعد محكمة غاكاكا؛

‘٣’ من المقرر البدء قبل حزيران/يونيه ٢٠١٠ في إجراء تقييم لأثر طلبات خدمات المجتمعات المحلية وخدمات الرعاية اللاحقة للسجن في كينيا؛

‘٤’ فيما يخص "مشروع رصد الجريمة السيبرانية" قامت الرابطة الدولية لمكافحة الجريمة السيبرانية والمعهد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بتأسيس المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية المقرر افتتاحه في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

‘٥’ صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ تقرير عن المشروع الذي يتناول الاتجار بالأطفال؛ ومن المزمع إطلاق حملة توعية ترمي إلى تعزيز جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص؛

‘٦’ صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ تقرير عن مشروع مكافحة "الاتجار بالأشخاص في نيجيريا"؛ وثمة خطط بشأن إطلاق حملة توعية في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالتشارك مع مركز المملكة المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر؛

‘٧’ استمرت عمليات تحديث إحصاءات الجريمة في أفريقيا في إطار "مشروع النماذج القطرية". وشارك المعهد في حلقة عمل نظمها المكتب في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع فريق خبراء بشأن جمع البيانات المتعلقة بالجريمة؛

‘٨’ فيما يخص استقصاء حالات الإيذاء سيعقد في عام ٢٠١٠ اجتماع خبراء لمتابعة هذا الاستقصاء مع السلطات المختصة في أفريقيا؛

‘٩’ عُقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩ مشاورات من أجل استعراض مشاريع الاتفاقيات المتعلقة بتسليم المطلوبين والمساعدة التقنية المتبادلة في أفريقيا؛

‘١٠’ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أُرسلت استبيانات بشأن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وستستخدم الردود للوقوف على مدى تطبيق تلك القواعد في أفريقيا؛

(ب) التدريب:

‘١’ حضر موظفون من أوغندا وبوروندي والسودان وكينيا دورات موجّهة إلى موظفي العدالة الجنائية في أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٩. وستنظم دورات مماثلة في مناطق دون إقليمية أخرى؛

'٢' عقدت حلقات عمل بشأن الإفراج المشروط والوضع تحت المراقبة والتدابير الإصلاحية المجتمعية. وجار مناقشة الاقتراحات التي تمخضت عنها تلك الحلقات؛

'٣' من المخطط أن يعقد في كيغالي في أيار/مايو ٢٠١٠ اجتماع خبراء من أجل بحث مسألة الجريمة؛

'٤' سيقوم كل من المعهد وجامعة واشنطن ولي (الولايات المتحدة) وجامعة ماكيري (أوغندا)، بالتعاون مع مركز دراسات عقوبة الإعدام (المملكة المتحدة)، بتدريب الموظفين القانونيين في أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠١٠؛

'٥' يعكف المعهد على دراسة طلب تقدمت به هيئة الحكم مع وقف التنفيذ والرعاية اللاحقة لفترة السجن في كينيا تلتمس فيه تزويدها بمساعدة تقنية على شكل دورة تدريبية تعقد في أيار/مايو ٢٠١٠؛

(ج) نشر المعلومات:

'١' المجلة الأفريقية المعنية بالجريمة والعدالة الجنائية هي مجلة مختصة بنشر المقالات البحثية، ومن المقرر أن يبدأ صدور هذه المجلة في آذار/مارس ٢٠١٠؛

'٢' ساهمت جامعة واشنطن ولي في استحداث مركز معلومات افتُتح في شباط/فبراير ٢٠١٠؛

(د) الاستشارات:

'١' استضاف المعهد خبيراً استشارياً تابعاً للمكتب في الفترة من آب/أغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من أجل تعزيز إجراء إحصاءات بشأن الجريمة في أفريقيا؛

'٢' تولى المعهد تنسيق زيارة تقييمية قام بها خبراء من جامعة كارولينا الشمالية (الولايات المتحدة) إلى مصلحة السجون الأوغندية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ من أجل دعم إدارة السجون؛

'٣' في تموز/يوليه ٢٠٠٩ شارك المعهد في دورة خاصة عقدتها في كامبالا الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات بشأن تعزيز فعالية إدارة السجون في أفريقيا؛

(هـ) التدريب الداخلي:

استضاف المعهد متدربين داخليين ينتمون إلى عدة جامعات في أوغندا. ومن المزمع تنفيذ برنامج تبادل للطلبة مع جامعات في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠؛

(و) التعاون الدولي:

يتعاون المعهد تعاونا وثيقا مع المكتب ووكالات أخرى تعمل على تعزيز منع الجريمة في شتى البلدان.

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

٨- خلال عام ٢٠٠٩ نفّذ المركز الأنشطة التالية:

(أ) واصل المركز مساعدة المكتب على وضع دراسة استقصائية جامعة لتيسير عملية تقديم التقارير من جانب الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[٣] واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[٤] وشملت أنشطة المكتب عقد اجتماع رابع لفريق الخبراء المعني بالبرامج الحاسوبية الجاهزة الخاصة بالدراسة الاستقصائية الجامعة، وعقد حلقة عمل عبر إقليمية ترمي إلى تعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتقديم تقارير بشأن تنفيذها؛

(ب) ساعد المركزُ المكتبَ على تحديث الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ٨٦/٥٢، المرفق)، بما في ذلك إجراء استعراض لها أثناء اجتماع فريق خبراء حكومي دولي عقد في تايلند في آذار/مارس ٢٠٠٩ وتقديم عرض بشأن عملية استعراض الاستراتيجيات النموذجية وتحديثها أثناء حوار مشترك دار خلال الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة؛

(ج) نظّم المركز في فانكوفر بكندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ منتدى عنوانه "تصدي العدالة الجنائية للعنف ضد المرأة: الربط بين الجهود المحلية والجهود الدولية"؛

(د) ساعد المركز المكتب على إنتاج الكُتَيِّب الإرشادي بشأن تدابير العدالة الجنائية في التصدّي للإرهاب؛[٥]

---

(3) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٢٥، الرقم ٣٩٥٧٤.

(4) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(5) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.IV.2.

(هـ) فيما يخص جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية أعد المركز ورقة عن المسائل الخاصة بضحايا الجرائم المتعلقة بالهوية عُمِّمت باعتبارها ورقة غرفة اجتماعات أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كما نظّم المركز اجتماعاً فرعياً حول موضوع "منع جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية"؛

(و) ظل المركز يعمل شريكاً للمكتب في مشروع يرمي إلى النهوض بقدرات مصلحة السجون في جنوبي السودان. ويستجيب هذا المشروع لاحتياجات وظروف الأطفال والنساء وغيرهم من شرائح السجناء ذوي الاحتياجات الخاصة؛

(ز) ساعد المركز، بالتعاون مع شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، على تنظيم حلقة عمل عن "إصلاح النظم الجنائية والتغلب على اكتظاظ السجون" أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقدم المركز ورقة عن اكتظاظ السجون وإصلاحها في المجتمعات الخارجة من صراعات؛

(ح) ساعد المركز المكتب في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني عشر، حيث أعد مشروع ورقة معلومات خلفية تخص حلقة العمل التي تتناول موضوع "استراتيجيات مكافحة اكتظاظ المرافق الإصلاحية، والممارسات الفضلى في هذا المجال"؛ كما شارك المركز في اجتماع الخبراء الثاني الذي نظمه معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين من أجل التحضير لتلك الحلقة. وقدّم المركز أيضاً مواد بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "الأطفال والشباب والجريمة"، بغرض إعداد دليل المناقشة؛

(ط) نظّم المركز سلسلة مناقشات مائدة مستديرة شاركت فيها عدة وكالات حول موضوع الصحة العقلية ونظام العدالة الجنائية، ونشر المركز دراسة عنوانها "الصحة العقلية والخدمات المتعلقة بتعاطي مواد الإدمان في المؤسسات الإصلاحية: استعراض للمعايير الدنيا والممارسات الفضلى"؛

(ي) يعكف المركز على مساعدة وزارة العدل الإثيوبية على وضع مشروع سياسات تخص إدارة شؤون العدالة الجنائية وعلى التأهب لإجراء استعراض شامل لقانون الإجراءات الجنائية في البلد؛

(ك) يعكف المركز على مساعدة حكومة مقاطعة كولومبيا البريطانية، كندا، في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز كفاءة نظام العدالة، بما في ذلك إعداد تقرير عنوانه "معالجة أوجه القصور التي تشوب عمليات العدالة الجنائية".

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

٩- خلال عام ٢٠٠٩ واصل المعهد تقديم دعمه القوي لأنشطة منع الجريمة. فكل مشاريع المعهد البحثية تدرس الانعكاسات المترتبة على منع الجريمة؛ وتتضمن تقارير المعهد توصيات بشأن السياسات الواجب اتباعها في هذا الصدد. وتشمل المجالات المحددة لمنع الجريمة التي أُجريت فيها أبحاثٌ أو نُشرت فيها استنباطاتٌ ما يلي: التخطيط لوضع برنامج وطني معني بتقديم المساعدة في ميدان منع الجريمة؛ والتسويق الاجتماعي في ميدان منع الجريمة؛ وتقييم برامج الإصلاح خارج المحاكم؛ وتصدي أجهزة إنفاذ القانون للمخدرات؛ وخفض معدلات العنف المرتبطة بتعاطي الكحول؛ وممارسة العنف أو القتل ضد العشير؛ والاتجار بالأشخاص. ويتضح اتساع نطاق أنشطة منع الجريمة من عدد المؤتمرات الكبرى التي عقدت بشأن العلاقة بين شباب السكان الأصليين والجريمة، والبرامج الإصلاحية، وتدابير مكافحة غسل الأموال، وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب.

١٠- وقد انضم المعهد إلى عضوية المركز الدولي لمنع الجريمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ علماً بأن مدير المعهد عضو في مجلس إدارة المركز. وشارك موظفو المعهد في الاجتماعات التالية خلال عام ٢٠٠٩: الدورة الثامنة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ والاجتماع الذي عقدته في حزيران/يونيه لجنة التحرير التابعة للمركز الدولي لمنع الجريمة؛ والحلقة الدراسية التي عقدها المعهد في مونتريال بكندا في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "منع الجريمة في العالم كله: استقراء الواقع وتقييم الأوضاع وآفاق المستقبل"؛ والاجتماع الذي عقده في كانون الأول/ديسمبر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن كتاب مرجعي بشأن الشباب؛ والاجتماعات التحضيرية لحلقة العمل بشأن النُهج العملية حيال منع جرائم المدن، وهي الحلقة التي ستعقد أثناء المؤتمر الثاني عشر. وساهم المعهد في استحداث أداة المكتب المتعلقة بتقييم جهود منع الجريمة.[٦] وحصل أحد موظفي المعهد على منحة دراسية من مؤسسة فولبرايت في الولايات المتحدة وتمكن هذا الموظف من إقامة روابط قيمة في مجال الجريمة السيبرانية. ونظم المعهد حلقة دراسية مع شركاء إقليميين في نيوزيلندا بشأن الاتجار بالأشخاص. وقدم موظفون في المعهد أوراقاً إلى مؤتمرات دولية؛ منها الاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية لعلم الإجرام، ومؤتمر الأطفال والقانون، واجتماع مؤسسة الشفافية الدولية بشأن إدارة الغابات وتوخي النزاهة في هذا

(6) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، *Cross-Cutting Issues: Crime Prevention Assessment Tool* (HS/1232/09E), Criminal Justice Assessment Toolkit, No. 5 (New York, 2009).

الصدد، والاجتماع الرابع لشبكة البحوث في مجال المخدرات والكحول في منطقة المحيط الهادئ، ومؤتمر الأمن الآسيوي الشامل الذي عقد في سنغافورة في عام ٢٠٠٩.

١١- واستُهل مشروعٌ بحثي عن بناء القدرات التقنية في مجال منع الجريمة؛ وذلك بهدف توطيد المهارات والممارسات الوطنية، لا سيما فيما يخص التقييم القائم على الأدلة. واستمر المعهد في إنتاج طائفة من التقارير والأوراق الموجهة إلى صانعي السياسات، علاوة على مجموعة جديدة من الأوراق الرامية إلى تحويل الأبحاث إلى تطبيقات عملية. واستمر المعهد في دعم مؤسسة Indigenous Justice Clearinghouse (www.indigenousjustice.gov.au)؛ وذلك على سبيل التركيز على الأبحاث ذات الصلة بالسياسات والممارسات.

١٢- وعلى سبيل مواصلة جهوده الرامية إلى بناء قاعدة الأدلة قام المعهد برصد الاتجاهات المتعلقة بالقتل والوفاة أثناء الاحتجاز وسرقة الأسلحة النارية والسطو المسلح والأحداث المحتجزين والاحتيال على الحكومة وتعاطي المخدرات والجريمة؛ كما قدم تقارير عن تلك الاتجاهات. ويستمر تنفيذ برامج رئيسية عن غسل الأموال والاتجار بالأشخاص. وتتضمن مشاريع المعهد البحثية ما يلي: برامج لتقييم الأنشطة الإصلاحية؛ وبرنامجاً عن العنف الأسري؛ وبرنامجاً إصلاحياً بشأن الاعتداءات الجنسية؛ وأنشطة ضبط الأمن في المباني المرخصة؛ ودراسات عن طبيعة ومدى أمن استخدام الحواسيب؛ والاحتيال على المستهلكين؛ والجرمات وتعاطي المخدرات؛ والعنف ضد السكان الأصليين والإساءة إلى الأطفال؛ ومواقف المجتمعات المحلية إزاء العنف ضد المرأة؛ واحتكاك الأحداث بنظام العدالة الجنائية؛ وإنفاذ قوانين المخدرات في المجتمعات المحلية الأصلية؛ واستحداث أطر ومؤشرات أداء بشأن أمان المجتمعات المحلية في المناطق النائية؛ وقضاء الأحداث؛ والتحري الأمني في البيئات الحساسة؛ وتكثيف الأعمال التقنية المتعلقة بتقصي الجرائم والتنبؤ بها ونمذجتها.

١٣- وما زال نشر نتائج البحوث على نطاق واسع على صانعي السياسات والممارسين والباحثين يمثل جزءاً هاماً من عمل المعهد. ففي عام ٢٠٠٩ نشر المعهد ١٦ تقريراً بحثياً رئيسياً و١٩ ورقة عن "اتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية والمسائل المتصلة بها" ضمن سلسلة المنشورات الصادرة في هذا المجال و٣٣ صحيفة وقائع؛ علماً بأنها كلها متاحة على الموقع الشبكي للمعهد (www.aic.gov.au). كما عرض المعهد على موقعه الشبكي أداة جديدة لتحليل البيانات؛ وذلك كخطوة أولى على طريق التوسع في إتاحة البيانات المتعلقة بالجريمة (انظر http://data.aic.gov.au/duma/duma.html). وسيشهد عام ٢٠١٠ مزيداً من التوسع في هذا الصدد على نحو يتيح التعامل مع بعض الإحصاءات في المنشور الشعبي *Australian Crime: Facts and Figures* (الجريمة في أستراليا: حقائق وأرقام).

زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

١٤- في عام ٢٠٠٩ نظّم المعهد ٤٠ نشاطاً شارك فيها ٣ ١٣٥ شخصاً ينتمون إلى ١٠٢ من البلدان. وقد نُفِّذت هذه الأحداث بالتعاون مع ٤٦ شريكاً، بما في ذلك ٩١ جامعة. وفيما يلي سرد لأهم تلك الأنشطة:

(أ) الأنشطة العلمية:

'١' حلقة عمل دولية نُظِّمت في مدريد استعداداً لحلقة العمل المعنية بالتثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل سيادة القانون، وهي الحلقة المندرجة ضمن فعاليات المؤتمر الثاني عشر. وقد حضرها خبراء تولوا إعدادَ المشروع الأول لوثيقة المعلومات الخلفية وتخطيطَ الأنشطة المقرر تنظيمها استعداداً للمؤتمر المذكور؛

'٢' جاء مشروع "العدالة في فترة ما بعد الصراعات، والمبادئ الإسلامية"، الذي نُظِّم بالتعاون مع معهد الولايات المتحدة للسلام، على سبيل متابعة نتائج حلقة العمل بشأن إصلاح القانون في أفغانستان التي عقدت في سيراكوزا بإيطاليا في عام ٢٠٠٨. ويكمن هدف هذا المشروع في إنتاج ورقة مفاهيم عن المسائل المتصلة بفترة ما بعد الصراعات في الشريعة الإسلامية، على نحو يشمل تعليقات الباحثين الإسلاميين؛

'٣' "محاربة الإفلات من العقاب، والنهوض بالعدالة الدولية" هو عنوان المشروع البحثي الرئيسي الذي نُفِّذ في العامين الماضيين. وفي إطار هذا المشروع نظم المعهد خمسة مؤتمرات إقليمية ساعدت على نشر تقارير المشروع في خمس مناطق في شتى أنحاء العالم، مع الحرص في الوقت ذاته على جلب توصيات محددة بشأن التنفيذ اللاحق للطرائق التي تُتَّبع في فترة ما بعد الصراعات. وعقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير، المؤتمر الإقليمي للعالم العربي. أما المؤتمر الإقليمي الأمريكي فقد عقد في سان خوزيه يومي ٢٠ و٢١ شباط/فبراير. وعقد المؤتمر الإقليمي الأفريقي في كيب تاون بجنوب أفريقيا يومي ٢٤ و٢٥ آذار/مارس؛ وركز هذا المؤتمر على آليات إقامة العدالة في فترة ما بعد الصراعات وعلى نجاعة تلك الآليات. وعقد المؤتمر الإقليمي الآسيوي في بانكوك يومي ٢٧ و٢٨ نيسان/أبريل. أما المؤتمر الأوروبي فقد عقد في لاهاي في ٧ حزيران/يونيه؛ وركز على آليات إقامة العدالة في فترة ما بعد الصراعات في أوروبا منذ عام ١٩٤٨. ووضع المؤتمرُ الختامي الدولي صيغةَ المشروع النهائيةَ التي تتوجت بإصدار منشور يتضمن مسحاً عاماً لكل الحالات التي أعقبت الصراعات منذ عام ١٩٤٦؛

'٤' في تشرين الثاني/نوفمبر استضاف المعهد فريقاً بحثياً معنياً بمحاربة الفساد الوطني وعبر الوطني من أجل المساهمة في حلقة دراسية نظّمتها الرابطة الدولية لقانون العقوبات. وتدارس الفريق الأوامر الصادرة عن المحاكم بشأن تنفيذ المعاهدات الدولية ومكافحة الفساد في شتى البلدان؛

(ب) الأنشطة التثقيفية:

'١' عُقدت في سيراكوزا بإيطاليا في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه دورة متخصصة عنوانها "الوضع القانوني للجهات التي ليست دولاً ومسؤولية تلك الجهات بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان". وقد عقدت الدورة تحت رعاية كل من المركز الإيرلندي لحقوق الإنسان، وجامعة إيرلندا الوطنية، وكلية الحقوق بجامعة باليرمو، والكلية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والرابطة الدولية لقانون العقوبات؛

'٢' عُقدت في مقر الكلية التابعة للناتو في أوبرامرغاو بألمانيا في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر حلقةٌ دراسية عنوانها "الشريعة الإسلامية والعمليات العسكرية". وحضر الحلقة ٣٢ من ضباط الناتو الذين قد يوفدون للعمل في مناطق تأججت فيها الأوضاع في أعقاب ما شهدته من صراعات مثل العراق وأفغانستان؛

'٣' نُظِّمت في حزيران/يونيه دورة تدريبية عن القانون الجنائي موجّهة إلى المرشحين لنيل درجة الدكتوراه؛ وذلك نتيجة لاتفاقات أبرمت بين المعهد وعدة جامعات إيطالية. وقد نُظِّمت الدورة بالتعاون مع القسم الإيطالي في الرابطة الدولية لقانون العقوبات؛

(ج) المساعدة التقنية خدمةً لأغراض التعاون الإنمائي:

'١' ضمن نطاق مشاريع المساعدة التقنية في أفغانستان تلقى ٢٤٨ عنصراً من عناصر قطاع العدالة في المقاطعات الأفغانية تدريباً؛ وذلك في إطار "مبادرة استتباب العدالة في المقاطعات"، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأنشئت شبكة رصد ضمت المؤسسات المركزية في كابول وشتى الخلايا اللامركزية. وقام وفد من لجنة التنسيق بزيارة دراسية إلى باريس في تشرين الثاني/نوفمبر. ونُفِّذ نشاطان جديدان في مقاطعتي غور وقندهار تألّفا من عشر حلقات دراسية عقدت في شاغشاران وقندهار وكابول. وفي عام ٢٠٠٩ استكمل المشروع المعنون "مبادرة على صعيد المقاطعات من أجل تنفيذ لوائح الجزاءات في ضوء قانون

الجزاءات". وقد انصب تركيز المشروع على نشر وتنفيذ قانون الجزاءات وقيم حقوق الإنسان على نحو يقترن بحقوق المحتجزين والسجناء؛

'٢' صاغ محاضرو المعهد دليلين هما:

- دليل التدريب الأساسي للعاملين في السجون ومراكز الاحتجاز (المكتب، كابول، ٢٠٠٨)؛
- الحقوق والواجبات الدينية لنزلاء السجون المسلمين (المكتب، كابول، ٢٠٠٨)؛

'٣' أجرى المعهد تدقيقاً لغوياً لمجلدين في داري:

- دليل بشأن منهجية التدريب والتشريعات الأفغانية المتعلقة بالعدالة الجنائية (المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية/المكتب، كابول، ٢٠٠٩)؛
- مبادئ الإجراءات الجنائية (المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية/ المكتب، كابول، ٢٠٠٩)؛

'٤' في حزيران/يونيه استهل المعهد أنشطة جديدة تتعلق ببناء القدرات في مقاطعتي فرح ونيمروز؛

'٥' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ استهل المعهد دورة تدريبية رائدة موجهة إلى موظفات السجون. وانصب تركيز هذا البرنامج التدريبي على توفير تدريب قانوني وعملي لموظفات السجون في كابول وفي ثلاث مقاطعات؛

'٦' عقد المكتب، بدعم علمي من المعهد، حلقة عمل بشأن وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية. وناقش الفريق العامل شتى جوانب قانون الإجراءات الجنائية الأفغاني الجديد التي تستحق الانتباه إليها، وذلك في حضور ممثلين للمؤسسات القضائية الأفغانية الرئيسية؛

'٧' في حزيران/يونيه استُكمل مشروع توأمة يرمي إلى دعم حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في جهودها الهادفة إلى تنفيذ سياساتها بشأن مكافحة الفساد والجريمة المنظمة تنفيذاً فعالاً، وذلك بعقد مؤتمر ختامي عُرضت فيه أهم نتائج المشروع وإصدار دليل يعبر عن معظم إنجازات المشروع؛

'٨' للعام الخامس على التوالي استضاف المعهد حلقة عمل نُظِّمت في حزيران/يونيه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. وتناولت الحلقة نماذج بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييم مخاطره؛ وحضرها خبراء دوليون ومسؤولون حكوميون من بلدان آسيا الوسطى وشرق أوروبا تبادلوا وجهات نظرهم وتقاسموا خبراتهم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع التركيز الخاص على الجريمة السيبرانية والإرهاب السيبراني.

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

١٥- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هي منظمة إقليمية ذات شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع رئيسها بامتيازات الحصانة الدبلوماسية، كما ينص عليه نظامها الأساسي. وقد نفذت خلال عام ٢٠٠٩ الأنشطة التالية:

(أ) نظّمت الجامعة دورة تدريبية عن الإرهاب ووسائط الإعلام عُقدت في القاهرة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير؛

(ب) نظّمت الجامعة محاضرة عامة بشأن دور الأُسرة في التوعية بالمسائل الأمنية، أُلقيت في لبنان في ١٠ شباط/فبراير؛

(ج) نظّمت الجامعة، بالتعاون مع جامعة القصيم، ندوة عن الافتقار إلى القدرات في الدوائر الأمنية وتأثيره على مكافحة الإرهاب، عُقدت في المملكة العربية السعودية من ٩ إلى ١١ آذار/مارس؛

(د) عُقدت في قطر، بالاشتراك مع جامعة قطر، دورة تدريبية في الطب الشرعي عنوانها "الدليل الرقمي الجنائي في جرائم الإرهاب الإلكتروني"، من ٩ إلى ٢٠ أيار/مايو؛

(هـ) عُقدت ندوة حول "عمل الشرطة الأوروبية: النظم والآليات-النموذج النمساوي" بالتعاون مع أكاديمية الشرطة النمساوية في فيينا من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه؛

(و) عُقدت دورة تدريبية بشأن فن التفاوض وإدارة الأزمات بالاشتراك مع وزارة الداخلية في اليمن من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه؛

(ز) عُقد منتدى عن موضوع "الاستراتيجيات الأمنية: الواقع والتطلعات"، في السودان من ١٠ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر؛

(ح) نُظِّمت حلقة دراسية بالاشتراك مع جامعة دمشق في الجمهورية العربية السورية من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(ط) عُقدت في قطر دورة تدريبية في الطب الشرعي بالتعاون مع وزارة الداخلية من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر؛

(ي) نُظِّمت حلقة عمل عن مكافحة الاتجار بالبشر، بالاشتراك مع وزارة الأمن القومي للولايات المتحدة، عُقدت في مقر الجامعة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

١٦- اضطلع المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ بالأنشطة التالية التي تهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

(أ) شارك موظفون من المعهد في فريقين عاملين من الخبراء التابعين للمكتب في إجراء دراسة استقصائية لاتجاهات الجريمة ودور الجريمة المنظَّمة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ودعم المركز الدولي التابع للمعهد طوال السنة الجهود التي اضطلع بها المكتب لإصدار مواد تنطوي على معلومات خلفية بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من أجل المؤتمر الثاني عشر؛

(ب) نسق المركز الدولي الردود على الدراسة الاستقصائية الثامنة المتعلقة بعقوبة الإعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام، والتي شملت الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨، وعمل المركز الدولي مع وكالة شقيقة له - هي مكتب إحصاءات العدالة - لإنجاز دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الحادية عشرة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية؛

(ج) ساعد المعهدُ المركزَ الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية في تنظيم حدث جانبي بشأن استبانة السرقات من أجل الدورة الثامنة عشرة للجنة، وساهم بعروض إيضاحية في اجتماع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية بشأن استغلال الأطفال عبر الإنترنت، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر؛

(د) واصل المعهد رعاية العديد من مشاريع البحث والتقييم بشأن طائفة واسعة من المواضيع التقنية ومواضيع العلوم الاجتماعية؛ منها مواضيع تهم المكتب مثل الاتجار بالأشخاص والإرهاب، وأخرى تهم المجتمع الدولي مثل تقييم البرامج الخاصة بسيادة القانون

في أوكرانيا. وتُتاح على الموقع الشبكي للمعهد القائمة الكاملة للمنح المقدَّمة والتقارير المنشورة (انظر أدناه)؛

(هـ) واصل المركز الدولي إقامة علاقات مع معاهد البحوث الأخرى ذات التوجه الدولي، من خلال المشاركة مثلا في الاجتماع الدولي لمديري البحوث في ستوكهولم في حزيران/يونيه. كما استضاف المركز ١٦ وفدا من الخبراء من ١٤ بلدا لمناقشة الجوانب المختلفة لبحوث المعهد. وأخيرا، قدّم موظفو المركز الدولي المساعدة التقنية لشيلي في جهودها الرامية إلى إنشاء قاعدة بيانات حمض نووي وطنية، كما ترجموا المتطلبات الفنية وأدلة المختبرات إلى اللغة الاسبانية. وشارك موظفون من المعهد في اجتماعين للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، بشأن البيانات المتعلقة بالمخدرات والاحتياجات في مجال البحوث؛

(و) أجرى موظفون من المركز الدولي بحثا جديدا لتقييم فعالية برامج العدالة الجنائية المبتكرة، وتقييم جدوى اعتماد هذه البرامج في الولايات المتحدة، بشأن مواضيع مثل التعاون عبر الحدود لمكافحة استغلال الأطفال عبر الإنترنت، واستخدام نظام الغرامات اليومية، واستخدام تكنولوجيات التشريح الافتراضي.

١٧- وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن المعهد الوطني للعدالة، يُرجى زيارة موقعه الشبكي (www.ojp.usdoj.gov/nij/). ولقراءة أي من المنشورات أو التقارير البحثية الصادرة عنه، يُرجى زيارة الموقع الشبكي للدائرة الوطنية لمراجع العدالة الجنائية (www.ncjrs.gov/).

ياء- المركز الدولي لمنع الجريمة

١٨- خلال عام ٢٠٠٩، نفذ المعهد الأنشطة التالية:

(أ) قواعد ومعايير منع الجريمة:

قدَّم المركز مساهمة في عُدة تقييم العدالة الجنائية رقم ٥ التي أعدها المكتب وعنوانها: المسائل الجامعة: أداة تقييم منع الجريمة. ووضع المركز أيضا مشروع "دليل لإعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة" إثر اجتماع استشاري تقني عُقد في مونتريال في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وسيُستهل إصدار الدليل خلال المؤتمر الثاني عشر. وساهم المركز في عدد من الاجتماعات في إطار الدورة الثامنة عشرة للجنة، بما في ذلك مناظرات حول الرياضة ومنع الجريمة وتدابير التصدي للعنف ضد المرأة في إطار منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما قدم مساهمات في المشاريع التحضيرية

لاجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي عقد في تايلند في آذار/مارس؛

(ب) الأعمال التحضيرية للمؤتمر الثاني عشر:

نظَّم المركز خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة اجتماعا تشاوريا غير رسمي لمناقشة الخطط المقترحة من أجل تطوير حلقة العمل المعنية بالنهوج العملية لمنع الجريمة في المدن في إطار المؤتمر الثاني عشر. وعُقد اجتماع لفريق خبراء في مونتريال يومي ١٠ و١١ كانون الأول/ديسمبر، اشترك في ترأسه المكتب والمركز، للمساعدة في إعداد حلقة العمل؛

(ج) المساعدة الاستراتيجية والتقنية:

واصل المركز توسيع دوره في مجال تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشمل ذلك التعاونَ على وضع خطة عمل لمنع العنف في غواتيمالا من أجل معهد المجتمع المفتوح، وإيفادَ بعثة تقييم إلى البرازيل، وتبادلَ الآراء بشأن عصابات الشباب، والوساطة ومجتمعات السكان الأصليين، وإجراء تقييمات في بلجيكا وشيلي وفرنسا وكندا، فضلا عن استعراض للعنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وشارك المركز في اجتماعات البنك الدولي ومنظمة الدول الأمريكية بشأن السلامة العامة وفي اجتماعات أخرى مع منظمات دولية، وهو مستمر في تقديم المساعدة التقنية في كيبيك وفي أماكن أخرى في كندا بشأن الاستراتيجيات الوقائية التي تأخذ بها الحكومات المحلية وقوات الشرطة؛

(د) تبادل المعلومات والتقارير والمنشورات:

نظَّم المركز في سانتياغو في آذار/مارس الاجتماع الدولي الثاني المتعلق بمراصد الجريمة بالتشارك مع المرصد الوطني الفرنسي Observatoire National de la Délinquance et des Réponses Pénales ومع وزارة الداخلية في شيلي. وعقد المركز ندوة بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لإنشائه، في مونتريال بكندا من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان "منع الجريمة في العالم كله: استقراء الواقع وتقييم الأوضاع وآفاق المستقبل". ووُضع كتاب مرجعي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على سبيل متابعة أعمال مؤتمر القمة الدولي بشأن منع جرائم الشباب في المدن، المعقود في دوربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٨. وسيصدر

الكتاب في الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي الذي سيُعقد في ريو في آذار/مارس ٢٠١٠. وشارك المركز في أحداث جرت في ألمانيا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبيرو وجنوب أفريقيا وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وكندا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج وهايتي.

كاف- معهد الدراسات الأمنية

١٩- تشمل بعض المعالم البارزة للعمل الذي اضطلع به المعهد في عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ما يلي:

(أ) الجريمة والأمن البشري:

'١' إجراء العديد من الدراسات الاستقصائية لضحايا الجريمة في جميع أنحاء أفريقيا، على المستوى الوطني ومستوى المدينة؛

'٢' نشر مجلة الجريمة في جنوب أفريقيا (*SA Crime Quarterly*) وتنظيم حلقات دراسية وجلسات إحاطة منتظمة لفائدة مقرري السياسات ومتخذي القرارات؛

'٣' نشر كتاب عن العدالة الجنائية أو الظلم في جنوب أفريقيا؛

'٤' رصد وتحليل اتجاهات الجريمة والعدالة في عدة بلدان أفريقية؛

'٥' تدريب كبار المسؤولين على مسائل الجريمة وضبط الأمن في عدد من البلدان الأفريقية؛

(ب) مكافحة الجريمة والإرهاب الدوليين:

'١' التعاون مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا لتوفير التدريب المتخصص فيما يتعلق بالجريمة والإرهاب الدوليين لفائدة المسؤولين الحكوميين المعنيين؛

'٢' عقد حلقة عمل تدريبية بشأن العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإرهاب بالاشتراك مع هيئة الادعاء العام الوطنية في جنوب أفريقيا، استهدفت بصورة رئيسية المدعين العامين المعنيين بالقضايا المتعلقة بالجريمة والإرهاب الدوليين؛

'٣' إعداد دليل شامل للتدريب على مكافحة الإرهاب مُوَجَّه إلى موظفي إنفاذ القانون بالاشتراك مع منظمة تعاون رؤساء الشرطة الإقليميين في الجنوب الأفريقي؛

'٤' الاضطلاع بدور الوكالة المنفّذة لبرنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في أديس أبابا؛

'٥' إنشاء الشبكة الأفريقية المعنية بالعدالة الجنائية الدولية، وإسناد دور أمانة الشبكة إلى برنامج المعهد المتعلق بالجريمة الدولية في أفريقيا؛

'٦' استضافة عدد من حلقات العمل الإقليمية والوطنية بشأن التدابير المتخذة في أفريقيا للتصدي للجرائم الدولية (جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب)، ودور المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز المساءلة عن تلك الجرائم؛

'٧' عقد ندوة دولية تهدف إلى تحضير الدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من أجل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي سيعقد في كمبالا، من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

'٨' إنتاج عدد من الورقات والدراسات المتخصّصة والرسائل الإخبارية الإلكترونية في مواضيع متنوعة متصلة بالإرهاب والجريمة الدولية؛

'٩' نشر كتيب من أجل محاميي الدفاع في ميدان العدالة الجنائية الدولية؛

(ج) إجراءات مكافحة الفساد:

'١' تنظيم عدة حلقات عمل وطنية وإقليمية للتوعية بمشكلة الفساد والحوكمة في أفريقيا؛

'٢' استضافة بوابة إعلامية عن الحوكمة في أفريقيا (www.ipocafrica.org)، ونشر ورقات وتقارير بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالفساد، والحوكمة، والمساءلة في الجنوب الأفريقي؛

'٣' القيام بعدة مبادرات لتعزيز تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

(د) الحد من الأسلحة ونزع السلاح:

'١' إصدار بيان مشترك لمجموعة الخبراء غير الحكوميين من البلدان الأعضاء في ائتلاف البرنامج الجديد إثر دورتهم الثالثة المعقودة تحضيرا للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠؛

'٢' نشر المجلد الثاني من "الحد من الأسلحة في أفريقيا" (*Arms Control: Africa*)؛

'٣' إجراء بحوث بشأن انتشار الأسلحة النووية؛

'٤' نشر دليل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛[٧]

'٥' نشر وثائق بشأن الحد من الأسلحة؛

(هـ) مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال:

'١' استضافة حلقات دراسية بشأن الجريمة المنظمة وغسل الأموال في الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي؛

'٢' العمل مع وكالات الشرطة في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإجراء تحليلات استراتيجية لاتجاهات الجريمة المنظمة؛

'٣' تقديم ورقة عن مشروع قانون جنوب أفريقيا لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته؛

'٤' إصدار نشرات إلكترونية وورقات ودراسات متخصصة عن الجريمة المنظمة وغسل الأموال في أفريقيا؛

(و) منشورات المعهد وموقعه الشبكي:

أصدر المعهد مجموعة واسعة من المنشورات المتاحة كلها على موقعه على الإنترنت (www.issafrica.org)، الذي يتلقى الآن ما يزيد على مليوني زيارة شهريا.

لام- المعهد الكوري لعلم الجريمة

٢٠- اضطلع المعهد الكوري لعلم الجريمة خلال عام ٢٠٠٩ بالأنشطة الرئيسية التالية:

(أ) برنامج المنتدى الافتراضي لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي:

'١' استُهل برنامج المنتدى الافتراضي لمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي في عام ٢٠٠٥. واستُهلت شبكة البرنامج البحثية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويوفر هذا البرنامج معلومات عملية وموارد بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي، مثل الحلقات الدراسية والمؤتمرات وأسماء الفنيين وقوائم الخبراء، والبحوث والورقات،

(7) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٢٩، الرقم ١٠٤٨٥.

والإحصاءات والتشريعات العالمية، والوصلات الإلكترونية لعناوين المؤسسات والمنظمات ذات الصلة من أجل الباحثين والخبراء؛

'٢' يُتوقع استهلال برنامج تدريبي بالاتصال الحاسوبي المباشر في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد قُدِّم عرض إيضاحي لجزء منه خلال الاجتماع السنوي لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي عُقد في كورمايور بإيطاليا في كانون الأول/ديسمبر؛

(ب) الحلقات الدراسية والندوات الدولية:

'١' حلقة دراسية حول الاتجاهات في التشريعات الجنائية وسياسة العدالة الجنائية في جمهورية كوريا وألمانيا؛

'٢' حلقة دراسية حول الاتجاهات الدولية في إصلاح القانون الجنائي؛

'٣' حلقة دراسية حول الاتجاهات الدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: القضايا والآفاق؛

'٤' ندوة حول التحدي العالمي المتمثل في مكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي؛

'٥' ندوة حول علم الإجرام والثغرات التي تشوبه: تحليل نقدي لنظرية علم الإجرام المعاصرة؛

'٦' ندوة حول القضايا والاستراتيجيات الراهنة في مجال منع الجريمة في ألمانيا، وعرض إيضاحي للنظام القائم فيها؛

'٧' ندوة حول البحوث المقارنة المتعلقة بأعمال البلطجة في جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مذكرات التفاهم:

وقّع المعهد في عام ٢٠٠٩ مذكرات تفاهم مع الهيئات التالية:

'١' وزارة العدل في جمهورية كوريا؛

'٢' المؤسسة الوطنية للبحوث في كوريا؛

'٣' مكتب المبعوث الخاص المعني بالجريمة عبر الوطنية في الفلبين؛

'٤' الوكالة الوطنية المعنية بإعداد القوانين التابعة لوزارة القانون وحقوق الإنسان في إندونيسيا؛

'٥' وكالة أمن الفضاء الحاسوبي الماليزية (Cybersecurity Malaysia) فيما يخص برنامج التدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر للمنتدى الافتراضي المعني بمكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي؛

'٦' معهد منع الجريمة التابع لوزارة العدل في الصين؛

'٧' المركز الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ؛

'٨' معهد القانون الجنائي والعدالة الجنائية التابع لجامعة غوتينغِن (Georg-August-Universität Göttingen) في ألمانيا؛

(هـ) المجالات البحثية:

'١' اتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية في جمهورية كوريا؛

'٢' دراسة استقصائية عن حالات الإيذاء الإجرامي في جمهورية كوريا؛

'٣' الوضع الحالي فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتدابير المضادة لمكافحة هذه الجرائم؛

'٤' الاتجاهات فيما يخص اختفاء الأطفال واختطافهم وتدابير التصدي لذلك؛

'٥' تدابير المراقبة والإدارة الفعالة لمكافحة صنع المواد الغذائية الضارة وتوزيعها بصورة غير مشروعة؛

'٦' التدابير الجنائية المضادة الرامية إلى التصدي لانتهاك حقوق المؤلف؛

'٧' تأثير اتفاقية التجارة الحرة على سياسة العدالة الجنائية؛

'٨' تحديد السمات الإجرامية للاعتداءات الجنسية المتكررة؛

'٩' إرساء سيادة القانون داخل المرافق الإصلاحية؛

'١٠' معاملة المجرمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

'١١' الإقرار بأهمية التدابير الإصلاحية بالنسبة للسياسات الوقائية؛

'١٢' وضع برنامج لدرء عودة الجناة من الأحداث إلى ارتكاب الجرائم؛

‘١٣’ وضع معيار تقييم من أجل نظام التحقيق الخاص بالجناة الأحداث قبل صدور قرار المدعي العام؛

‘١٤’ القيود التي تَحِدّ من شمولية القانون الجنائي وتحسينه لمكافحة الجرائم البيئية؛

‘١٥’ التعاون والبحوث على الصعيد الدولي في إطار الأمم المتحدة؛

‘١٦’ إصلاح نظام العدالة الجنائية (الرابع)؛

‘١٧’ إصلاح القانون الجنائي (الرابع)؛

‘١٨’ تعزيز سيادة القانون ووضع برنامج لتعليم القانون؛

‘١٩’ أحكام القانون الجنائي المتعلقة بأعمال المنشآت (الأول)؛

‘٢٠’ إضفاء الطابع المؤسسي على منع الجريمة من خلال تهيئة بيئة رادعة (الثالث)؛

‘٢١’ النهج الاقتصادي للقانون في تحليل الجريمة والعدالة الجنائية (الأول)؛

‘٢٢’ المصالحة باعتبارها استراتيجية جديدة لمكافحة الجريمة (الثاني)؛

‘٢٣’ إكمال نظام إحصاءات الجريمة في المعهد.

ميم- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٢١- يرد فيما يلي عرض لأبرز الأنشطة التي اضطلع بها المعهد خلال عام ٢٠٠٩ والمتصلة بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (لمزيد من المعلومات، انظر الموقع www.rwi.lu.se):

(أ) البحوث: يعكف المعهد حالياً على تنفيذ مشروع مدته سنتان بشأن الثغرات الموجودة في الحماية القانونية من العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة الوطنية وبعدها؛

(ب) الأنشطة في السويد: واصل المعهد تعاونه مع أكاديمية الشرطة التابعة لجامعة فيكسيو بتدريس منهج عن حقوق الإنسان والأعمال الشرطية. وشارك المعهد أيضاً في تثقيف أعضاء النيابة العامة السويدية بشأن حقوق الإنسان؛

(ج) البرامج الدولية: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضمن عمل المعهد المتعلق بإقامة العدل وحقوق الإنسان، على مستوى البرامج الدولية، الأنشطة التالية الممولة جميعها من جانب الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي:

'١' السجون:

- في أمريكا اللاتينية، أبرم المعهد اتفاق تعاون مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين يتعلق بمشروع إقليمي هدفه تحسين معاملة السجناء وفقاً لمعايير حقوق الإنسان في نظم السجون في أمريكا اللاتينية. وتضمنت المرحلة الأخيرة من المشروع نشر وتوزيع دراسة مقارنة إقليمية لنظم العدالة الجنائية والسجون، وأمثلة عن الممارسات الجيدة في أمريكا اللاتينية؛

- ونفّذ المعهد، بالتعاون مع المديرية العامة للمؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان في إندونيسيا، عددا من الأنشطة في إطار مشروع يركّز على تطبيق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في خمس مؤسسات إصلاحية في إندونيسيا. والهدف منها هو تحسين مهارات ومعارف موظفي المديرية العامة والمؤسسات الخمس حول كيفية إدارة السجون وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وللمبادئ المهنية في إدارة السجون. وتعاون المعهد أيضاً مع لجنة حماية الطفل في إندونيسيا بتنظيم حلقة عمل تشاورية عن قضاء الأحداث؛

'٢' خدمات النيابة العامة: استناداً إلى النجاحات السابقة في التعاون مع الكلية الوطنية لأعضاء النيابة العامة في بيجين، نفذ المعهد والكلية مشروعاً في معاهد تدريب أعضاء النيابة العامة في مقاطعات غرب الصين يهدف إلى تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، وذلك عن طريق تدريبهم على مسائل حقوق الإنسان ودعم إنشاء مناهج ووضع كتاب دراسي في هذا المجال. وواصل أحد تلك المعاهد تعاونه مع النيابة العامة التابعة للمحكمة الشعبية في منطقة هايديان من أجل تنفيذ ونشر مبادئ توجيهية هدفها تحسين التنسيق بين أعضاء النيابة العامة والشرطة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان في منطقة هايديان في بيجين، واستكشاف سبل الحد من عمليات الاحتجاز السابق للمحاكمة؛

'٣' أعضاء الهيئة القضائية: في تركيا واصل المعهد تعاونه مع مركز بحوث قوانين حقوق الإنسان التابع لجامعة بيلجي في اسطنبول ومع المرفق المشترك لحقوق الإنسان بهدف الترويج لعدم التمييز وحقوق المرأة والترويج في أوساط ممارسي المهن القانونية في تركيا لنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء العجز، وذلك عن طريق تنفيذ أنشطة

تدريب وتوعية. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأ المعهد بتنفيذ برنامج لتعزيز قدرة أكاديميات التدريب القضائي في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.

نون- معهد بازل للحوكمة

٢٢- تضمّنت أنشطة المعهد الرئيسية في عام ٢٠٠٩ ما يلي:

(أ) التدريب وبناء القدرات:

'١' وضع المركز الدولي لاستعادة الموجودات، وهو مركز متخصص تابع للمعهد، سلسة من برامج التدريب على استعادة الموجودات وإجراء التحقيقات المالية ونفذها في البلدان التالية: أذربيجان وأوكرانيا وتايلند (برنامج إقليمي) وزامبيا وفييت نام وكينيا (برنامج إقليمي) وماليزيا (برنامج إقليمي) ونيجيريا وهايتي. ويهدف تطبيق منهجية التدريب التفاعلية إلى تطوير القدرات العملياتية لموظفي إنفاذ القانون على إنجاح التحقيقات وملاحقة المجرمين قضائياً في قضايا فساد واستعادة موجودات معقدة. ويتلقى من ٢٠ إلى ٣٠ متخصصاً تدريباً في كل دورة تدريبية. وتُفصّل البرامج التدريبية وفقاً للاحتياجات المحددة لكل بلد يطلب التدريب؛

'٢' ونفّذ مركز الحوكمة ومكافحة الفساد أيضاً، وهو مركز تابع للمعهد ويضم وحدة متخصصة في مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، عدداً من البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال في كل من أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وتركمانستان وقيرغيزستان؛

(ب) المؤتمرات:

عقد المعهد مؤتمرين دوليين في سويسرا:

'١' مؤتمر حوكمة الممتلكات الثقافية: عمليات الحفاظ والاستعادة، الذي عقد في بازل يومي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر. وتناول أكاديميون وممارسون مواضيع مترابطة منها دور المتاحف ومسؤولياتها، وحماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع، والجوانب الغامضة في تجارة الفن والفاصل الدقيق بين قانونية العمل من عدمها، والسرقة المباشرة وغسل الأموال في تجارة الموجودات الثقافية، والوسائل القانونية الوطنية والدولية والمبادرات الطوعية الهادفة إلى منع أفعال غير قانونية من هذا القبيل، وأخيراً آليات استعادة التحف المسروقة والمفاوضات بشأن احتمال إرجاعها؛

‘٢’ مؤتمر مكافحة تمويل الإرهاب، غيسباخ الثالث، الذي عقد في لوسيرنه من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ففي عام ٢٠٠٧، بدأ تنفيذ العملية المسماة "عملية غيسباخ" عندما اجتمع خبراء في غيسباخ، سويسرا، لمناقشة التحديات التي تواجه مكافحة تمويل الإرهاب. وركز مؤتمر غيسباخ الثالث تحديداً على دور الأوساط التنظيمية والإشرافية والقطاع المالي في مكافحة تمويل الإرهاب؛

وحضر ممثلو المعهد أيضاً مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي انعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك المعهد في حلقتي عمل ركزتا على موضوع استعادة الموجودات؛

(ج) المنشورات: كتب عدد من خبراء المعهد مقالات في سلسلة من المنشورات، بما فيها سلسلة المعهد من ورقات العمل. وشملت المنشورات الرئيسية ما يلي:

‘١’ Mark Pieth, Daniel Thelesklaf and Radha Ivory (eds.), *Countering Terrorist Financing: The Practitioner's Point of View*, with a preface by Micheline Calmy-Rey, Peter Lang AG, Bern, 2009؛

‘٢’ Mark Pieth (ed.), *Recovering Stolen Assets* (Translation into Russian), with a preface by Eva Joly, Peter Lang AG, Bern, 2009؛

‘٣’ International Centre for Asset Recovery, *Tracing Stolen Assets: A Practitioner's Handbook*, with a preface by Mark Pieth and an introduction by Phyllis Atkinson, Basel Institute on Governance, 2009؛

‘٤’ Ivan Pavletic, “The political economy of asset recovery”, Basel Institute on Governance, Working Paper Series No. 07, 2009؛

‘٥’ Ignasio Jimu, “Managing proceeds of asset recovery: the Case of Nigeria, Peru, the Philippines and Kazakhstan”, Basel Institute on Governance, Working Paper Series No. 06, 2009؛

‘٦’ Lucy Koechlin, “Poverty and Corruption: about poorer and richer ways of life”, Basel Institute on Governance, Working Paper Series No. 05, 2009.

رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٢٣- واصل المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية، خلال عام ٢٠٠٩، أنشطته في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بالتعاون الوثيق مع المكتب.

٢٤- وشارك المجلس في الدورة الثامنة عشرة للجنة، وتولّى تنسيق حلقة عمل الأمم المتحدة بشأن إصلاح نظام العقوبات واكتظاظ السجون. ونظم المجلس حدثاً جانبياً بشأن الاتجار غير المشروع بالأعمال الفنية والقطع الأثرية، وعَرَضَ كتابا عن الجريمة المنظمة المتعلقة بالأعمال الفنية والقطع الأثرية، ووزعه على جميع الوفود.

٢٥- وعلاوة على ذلك، حضر ممثلون عن المجلس الاجتماعات الدولية التالية:

(أ) جميع الاجتماعات الإقليمية التحضيرية الأربعة للمؤتمر الثاني عشر التي انعقدت في سان خوان وكوستاريكا والدوحة ونيروبي وبانكوك؛

(ب) فريق الخبراء المعني بحلقة العمل بشأن اكتظاظ السجون التي نظمها في طوكيو معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين؛

(ج) اجتماعي فريق الخبراء المعني بوضع قواعد تكميلية خاصة بمعاملة النساء الموقوفات والمعتقلات في المرافق الاحتجازية وغير الاحتجازية اللذين نظّمتهما حكومة تايلند في بانكوك؛

(د) الندوة التي انعقدت في ستوكهولم بالتزامن مع منح جائزة ستوكهولم حيث قدم المجلس عرضاً عن اكتظاظ السجون خلال جلسة نظمها المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب إلى الأمم المتحدة؛

(هـ) اجتماع الرابطة الدولية للمؤسسات الإصلاحية والسجون في بربادوس والرابطة الإصلاحية الأمريكية الذي انعقد في ناشفيل، تينيسي، الولايات المتحدة؛

(و) المؤتمر الدولي المتعلق بحماية الأطفال من مرتكبي الجرائم الجنسية في عصر تكنولوجيا المعلومات، الذي انعقد في كورمايور، إيطاليا من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ ديسمبر.

٢٦- وساعد المجلس، تحت رعاية المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية والمكتب، على وضع برنامج تدريبي لموظفي المؤسسات الإصلاحية في أفغانستان بشأن الدستور الأفغاني الجديد وقوانين السجون ومدى تأثيرها على عملهم.

٢٧- وقام المجلس، تمشيا مع تقليده العريق المتمثل في توفير قناة لإجراء مناقشات متعمقة بشأن المسائل التي تنال الاهتمام الدولي وفي تقديم مساهمات ملموسة إلى المجتمع الدولي من خلال برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بتكريس مؤتمره السنوي للظاهرة المتزايدة الانتشار المتعلقة بانتهاك حرمة الأطفال واستغلالهم جنسياً عبر الإنترنت وارتباطها بالجريمة المنظمة. وحضر المؤتمر ممثلو سلطات إنفاذ القانون ومنظمات دولية والقطاع الخاص (شركات الإنترنت والحواسيب والهواتف المحمولة)، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميون. وشارك الحضور في حلقات العمل الأربع التي تناولت المسائل التالية: الحلول التقنية المتاحة لسلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية؛ وحالة البحوث والتدريبات العلمية لموظفي إنفاذ القانون؛ والتعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والقطاع الخاص والأوساط الصناعية؛ وحماية الضحايا. وفي ختام المؤتمر صيغت توصيات يأمل المجلس في تقديمها إلى المؤتمر الثاني عشر.

٢٨- وعقد خلال مؤتمر المجلس أيضاً الاجتماع التنسيقي لمعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٩- وعرض المجلس، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومركز الاتصال غير الربحي، على شبكة الإنترنت جدولا زمنيا للمناسبات المتعلقة بالعدالة الجنائية الدولية. ويمكن الاطلاع عليه على العنوان www.crimeday.net أو من خلال رابط موجود على الموقع الشبكي للمجلس ولمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة. وسيمكن في المستقبل القريب الاطلاع على المعلومات الواردة في هذا الجدول الزمني بأكثر من ٤٠ لغة.

٣٠- واستمر إصدار النشرة الفصلية للمجلس بالتعاون مع الجامعة العربية للعلوم الأمنية.

٣١- ودخل الموقع الشبكي الخاص بالمجلس (www.ispac-italy.org) مئات الأشخاص شهريا. ويضم الموقع قائمة بالعاملين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من منظمات غير حكومية وخبراء ومنظمات خاصة ومؤسسات أكاديمية، فضلا عن المنشورات التي تصدرها الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى في هذا المضمار. ويحتوي قسم خاص في الموقع على معلومات حديثة عن التحضيرات للمؤتمر الثاني عشر وأعمال التخطيط له.